تعزيز التوجهات التكنولوجية الناشئة في الخدمات الحكومية في المنطقة العربية

أطلقت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عام 2016 مشروعاً بعنوان "التطوير المؤسسي لتعزيز النهج التشاركية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا". وتشارك إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية في هذه المبادرة حيث ستركز على تحفيز استخدام التوجهات التكنولوجية الحديثة من أجل تعزيز الحكومة المفتوحة في البلدان العربية.

يهدف هذا المشروع إلى بناء قدرات البلدان الأعضاء في الإسكوا على استخدام التكنولوجيا لزيادة الشفافية والمساءلة، واعتماد نهج تشاركية أكثر فعالية وكفاءة وخاصة فيما يتعلق بالانفتاح وإشراك المواطنين بصنع القرار.

تعد التكنولوجيا أداة أساسية لتحديث القطاع العام، وتقديم الخدمات الحديثة إلى جميع المواطنين في كافة المناطق وحتى المناطق النائية. كما تساعد التكنولوجيات الحديثة على إشراك المواطنين في عملية صنع القرار ووضع السياسات. وبالرغم من التقدم الذي تحقق في تنفيذ الحكومة الإلكترونية في المنطقة، إلا أن العديد من البلدان العربية لا تزال بعيدة عن اللحاق ببقية بلدان العالم في نشر واستخدام هذه التكنولوجيات الناشئة والاتجاهات الحديثة للارتقاء بكفاءة مؤسسات القطاع العام وتعزيز المساءلة والشفافية في الحكومات.

وتركز إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية خلال المشروع على عدة توجهات تكنولوجية حديثة منها البيانات المفتوحة، والخدمات الإلكترونية التي تركز على المواطنين، والتعاون المفتوح، والإشراك المجتمعي، والنقاش المفتوح، والمسؤولية المشتركة والتي تعتبر أساسية من أجل تنفيذ الحكومة المفتوحة. وستحفز الإدارة أيضاً الابتكار في القطاع العام، وتشجع تكامل الخدمات الحكومية واستخدام المعايير من أجل تطوير وتنفيذ خدمات شاملة على المستويين الوطني والإقليمي.

وتهدف أنشطة المشروع إلى: (أ) تعريف إطار واضح للحكومة المفتوحة في المنطقة العربية؛ (ب) خلق الوعي وبناء فهم مشترك بشأن استخدام التوجهات التكنولوجية الناشئة في المؤسسات العامة والتي ستساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) بناء قدرات المؤسسات العامة على مفاهيم الحكومة المفتوحة واستخدام الاتجاهات الناشئة لزيادة الشفافية والكفاءة والمساءلة ومشاركة المواطن في صنع القرار.

وتتضمن أنشطة المشروع:

- إعداد دراسات تتناول عدة مواضيع أهمها: وضع الحكومة المفتوحة في البلدان العربية، واعتماد إطار سياساتي للحكومة المفتوحة من أجل تعزيز المساءلة والشفافية في القطاع العام، وتحفيز الابتكار في القطاع العام المنطقة العربية.
- تنظيم اجتماع للخبراء لمناقشة الإطار السياساتي المقترح حول الحكومة المفتوحة.
- تنظيم ورشات عمل لبناء القدرات حول الحكومة المفتوحة على المستويين الإقليمي والوطني.
- تقديم خدمات استشارية للبلدان الأعضاء في الإسكوا في مجال الحكومة المفتوحة.

لمزيد من المعلومات، نقطة الاتصال:

د. نبال إدلبي، رئيسة قسم الابتكار ومديرة المشروع
إدارة التكنولوجيا من أجل التنمية
الأمم المتحدة – الإسكوا
البريد الإلكتروني: idlebi@un.org